بعد تحريم الخمر في فرنسا

لحضرة صاحب السعادة علي جمال الدين باشا

يريد الاسلام من المسلمين أن يعبدوا الله بإصلاح أنفسهم وإصلاح أحوالهم. ولذلك جاءت العبادات في الاسلام فرائض اجتماعية تعود على الناس بالخير في حياتهم الخاصة وحياتهم العامة.

واذا تأملنا في حكمة كل فريضة من فرائض الله ألفيناها ترمي الى تحقيق فائدة صحية أو فائدة اجتماعية أو فائدة عمرانية، أريد بها نفع الفرد أو الجماعة أو المجتمع كله. وذلك هو الشأن في الصلاة وفي الصوم وفي الحج وفي الزكاة، وذلك هو الشأن أيضا في تحريم الزنا والربا والفتنة والخمر والميسر وغشيان النساء في المحيض وأكل الميتة والدم ولحم الخنزير وغير ذلك.

والاسلام لا يحرم على المسلمين متعة من متع الدنيا ولا لذة من لذائذها إلا إذا آنس فيها أذى للجسم أو للعقل أو للأسرة أو للنسل أو للبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد. وإذا كانت حكمة بعض أحكام الدين الاسلامي قد خفيت على المتقدمين فظنوها عبادات يريدها الله لسبب لا يعرفونه؛ فقد جاءت فيما بعد مقررات علم الصحة ونظريات علم الاجتماع مظهرة لتلك الحكمة، مبينة ما فيها من فوائد، مؤيدة لها، داعية اليها.

ولعمري لست أعرف دينا أعود على الانسانية بالنفع من هذا الدين الذي لا يتوخى غرضا سوى نفع الانسانية؛ ولا أعرف أرحم بالناس من الله الذي لا يريد أن يعبد إلا بما ينفع الناس.

والخمر إحدى الكبائر التي شدد الاسلام في النهي عنها لما عرفه فيها من الإضرار بالعقل والبنية والجهاز العصبي، ولما أدركه من آثارها المسيئة الى الأسرة والنسل والبيئة. ولقد أيدت حكمة الأجيال حكمة الاسلام في هذا التحريم، فرأينا الحكومات والشعوب تأخذ بها وتتعاون على مكافحة الخمر وتعلن عليها حربا لا رحمة فيها ولا هوادة.

فلقد قامت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنين بتحريم صنع الخمر واستيرادها وشربها والاتجار بها في بلادها. وإذا كانت هذه الحركة قد فشلت فإنما يرجع فشلها الى أسباب محلية ونقص في التشريع وقصور في التنفيذ ليس هنا مقام البحث فيها.

وتقوم حكومة فنلندا الآن بحركة دعاية واسعة النطاق ضد الخمر، وقد ظهرت آثار هذه الدعاية في سلسلة تشريعات تحرم على الشبان الذين هم دون الحادية والعشرين ارتياد الحانات وتحرم على أصحاب الحانات تقديم الخمر لمن تبدو على ملامحهم علامات السكر والثمل.

وأعرق من أمريكا وفنلندا وأسبق الى مكافحة الخمر حكومة السويد . فالسويد التي تعيش في عالم من الجليد وفي طقس هو الزمهرير بعينه قد أحاطت الخمر بسياج من الأنظمة والتشريعات هبطت بضررها الى حدوده الدنيا وخففت من وطأتها على صحة السكان.

فالساقي في بلاد السويد (البارمان) موظف من موظفي الدولة يتقاضى منها مرتبه كغيره من الموظفين ، فلا يهمه إن كثر زبائنه أو قلوا ، ولا يهمه إن باعهم من الخمر القليل أو الكثير . وهذا الساقي الموظف مقيد بقوانين تحظر عليه تقديم الخمر لقاصر أو لسكران . والحكومة مساهمة بنصيب في مصانع الخمر، فهي تحول بهذه المساهمة دون غشها ودون صنع الخمور القوية المؤذية للأبدان. والحكومة تحصل على كل كأس ضريبة مقدارها عشرة في المائة تنفقها في الدعاية ضد الخمر . والقاصر ممنوع بحكم القانون من غشيان المشارب والحانات . والخمر هناك لا تستهلك في البيوت بلا قيد ، وإنما هي تصرف ببطاقات يراعى في إعطائها ألا يتجاوز أحد السكان القدر المسموح له به ، شأنهم في ذلك شأننا هنا في مسألة توزيع البترول في هذه الأيام . وإلا فالعقوبة على البائع والشاري سواء .

ولعل من المهم قبل أن أسترسل في هذه الكلمة أن ألفت النظر الى مسألة ذات خطر فأزيل وهما عالقا بأذهان بعض الناس .

يقول البعض إن القليل من الخمر يفيد المعدة ، أو أن كأسا منها قبل الطعام تحرك الشهية ولا تؤذي الجسم .

وكلا القولين باطل يجمل في طياته كثيرا من الزيف والبهتان . فقد دلت التجارب الطبية على أن الجسم متى ألف شيئا تطلب منه المزيد . فالرجل الذي تحرك شهيته كأس من الخمر واحدة سيأتي عليه يوم تألف فيه معدته هذه الكأس فلا تؤثر فيها ، فيطلب ثانية ثم ثالثة . وهذا مشاهد في شاربي الخمر ومتعاطي المخدرات وفي مدخني التبغ . يتلهى الإنسان أول الأمر بشمة من الكوكايين أو بسيجارة ، ثم يعتاد دبه السم فيطلب المزيد ، فتكون شمة أو سيجارة بعد كل طعام ، ثم تكون شمة أو سيجارة كل ساعة ، ثم يكون الإدمان والعياذ بالله .

فالكأس الأولى ستجر حتما إلى الثانية ،وستجر الثانية الى ما بعدها حتى يصبح المتلهي أو طالب الفائدة مدمنا . وهنا يتحقق ضرر الخمر . وهذا بلا شك هو التفسير العلمي للقاعدة الفقهية القائلة بأن ما أسكر كثيره فقليله حرام .

ولا عبرة بمن يتوهم في نفسه قوة الإرادة والقدرة على الوقوف عند حد معين ، فشارب الخمر بشر ، ضعيف ككل البشر ، ومن خواص الخمر أنها تزيد إرادته ضعفا .

قرأنا فى أنباء أوروبا أن الحكومة الفرنساوية أصدرت أخيرا قانونا تعتبره الخطوة الأولى فى طريق تحريم الخمر فى فرنسا .

وهذا القانون يقضى بتخفيض نسبة الكحول فى المشروبات الروحية الى ١٥ ٪ .

ولا شك أن تخفيض نسبة الكحول فى المشروبات الى هذا الحد بعد أن كانت تبلغ الأربعين والخمسين والستين وتصل إلى الخمسة والسبعين فى بعض الخمور ، لاشك أن هذا التخفيض يخرج المشروبات الروحية من طبيعتها ويلطف من حدتها ويخفف من قوتها ويجعلها أقل أذى للعقل وأقل إضرارا بالجسم . ولا شك أيضا فى أن كلا من المدمن الذى يستطيب الخمر القوية والشريب الذى اعتاد شرابا ذا نسبة معينة من الكحول ، لن يجد بغيته ولا هوايته فى هذه الخمر المخففة ، فإما أن يكرع منها كميات لا تحملها معدته بنفقات لا تحملها جيبه ، وأما أن يهجرها بعد ما يتيقن أنها لا تأتى بالنتيجة المرجوة وهى الثمل . وهذا هو المراد .

ولقد قضى هذا القانون أيضا بتحريم صنع الخمور وبيعها وشربها فى مراكش . وهذا دليل ثان على أن نية الحاكمين فى فرنسا تتجه شطر التحريم العام . فهم يعلمون أن مراكش بلد ينهى دينه عن شرب الخمر ، وتتأذى تقاليده الإسلامية منها ، ولا تسمح آدابه بها ، ولا يساعد جوه على إدمانها ، فحرموها فيها تحريما باتا ، عالمين أن هذا التحريم لن يصادف معارضة من أحد .

ولكن الذى يدعو الى التأمل والإعجاب معا هو هذا الانقلاب المفاجئ فى تفكير حكام فرنسا . فالفرنساويون هم ذلك الشعب الذاهب فى تمتيع النفس وتنعيمها كل مذهب ، وفرنسا هى حمارة الدنيا وساقيتها ، ومنتجة أكرم الأنبذة وأرق الخمور . فرنسا هذه تتطور كل هذا التطور الجرىء ، وتخطو تلك الخطوة الواسعة فى طريق مسخ الخمر تمهيدا لتحريمها . حقا إن هذا لجدير بالإكبار والإعجاب .

نعم إن هذا المسخ تدرج نحو التحريم رأى الحاكمون أن لابد منه لشعب أصبحت الخمر بعض غذائه وضرورة من أمس ضروراته ، لا بحكم العادة والتقاليد وحدهما بل بحكم الحاجة فى بلاد جوها بارد يحتاج فيه الناس إلى الدفء وتنشيط الدورة الدموية بالخمور .

وقديما سلك الإسلام الى التحريم مسلك التدرج ، فلم يفاجئهم به ، بل مهد له شيئا فشيئا إلى أن صار التحريم صريحا .

ولقد مهد المارشال بيتان لهذا التدرج بتصريحاته التى أذاعها عقب هزيمة جيوش فرنسا أمام الألمان ، والتى أشار فيها إلى ما فعل الفصف والترف بأبناء وطنه وما أضعفا من عزائمهم وما قتلا من روح الجد والحمية فيهم .

رأى المسئولون عن سياسة فرنسا وعن حالتها الاجتماعية وعن إنشاء جيل جديد يرد اليها مجدها الزائل ويداوى عزتها الجريحة ، ان الخمر قد أحدثت رخاوة فى الأجسام ، واذا ماضعفت الأجسام ضعفت الهمم والأرواح ، وقد بدا أثر هذا الضعف فى رجال الجيش المحارب وفى عمل العمال بالمصانع والمزارع ، وفى كل دوائر الإنتاج والإنشاء . فالآن يريد زعماء فرنسا أن ينشئوا أجساما قوية وعقولا سليمة لينشئوا وطنا قويا وذرية سليمة . ولقد أدركوا أن لاسبيل إلى ذلك مادامت الخمر تهد القوى وتحطم الأبدان فبدأوا فى تحريمها .

فاذا كانت فرنسا وحالها كما وصفنا ، ودينها لايحرم الخمر ، وبردها من القسوة بحيث يلتمس الإنسان الدفء بواسطة الخمر ، وشرب الخمر فيها أمر عادى لاعيب فيه ولاملاحظة عليه ، اذا كانت فرنسا هذه قد بدأت تعمل على مكافحة الخمر وتحريمها ، فما سكوتنا نحن المصريين عن مثل هذا التحريم فى بلادنا ، ودیننا ينهى عنها أشد النهى ويعدها رجسا من عمل الشيطان يجب اجتنابه ، وحرارة الطقس عندنا تقتضى حماية الأجسام والدم من المهيجات ؟

ان الخمر لم تتفش فى مصر والحمد لله تفشيا يعتد مهمة المصلح والمشرع . فالريف أغلبه لايعرف الخمر ، وتقاليدنا وآدابنا لاتزال تعتبر الخمر نقيصة ، وعرفنا السائد يعدها عيبا من أقبح العيوب وأدعاها الى نقص اعتبار الانسان .

صحيح إن كثيرين من المصريين يشربون الخمر ، ولكن قليلهم الذين يجهرون بتعاطيها لأنهم مازالوا يعدونها معصية ، وقليل هم الذين يرضون أن يوصموا بهذه الرذيلة ، وان كانوا يقارفونها ، استحياء من الناس ولأنهم يؤمنون بأنها رذيلة ، ولا يزال من الصفات الحسنة والأخلاق الفاضلة التى يزكى بها الشاب عند أهل خطيبته أنه لا يشرب الخمر . وشارب الخمر فى بيئاتنا الدينية وكثير من بيئاتنا الريفية فاسق ملعون لا يستحق الاحترام .

فاعتبار الخمر رذيلة شائنة ومعصية فاضحة ، والاستحياء منها والاستخفاء عند شربها ، كل هذا دليل على أنه لن يقوم فى مصر رأى عام يعارض التحريم أو ينتقد التشريعات التى تقضى به .

وعدم المعارضة من ناحية الرأى العام أمر يسهل مهمة الهيئات التشريعية والتنفيذية ، ويذلل كثيرا من الصعاب التى يواجهها التحريم فى بلاد أخرى كأمريكا وفنلندا والسويد ، التى لها من تقاليدها وآدابها وعاداتها ما يسمح بالمعارضة بل بالمقاومة .

لقد صحت الحكومة الفرنساوية بمزاج عشرات الملايين من شاربى الخمر فى بلادها ، ولم تبأ بما أثير من اعتراضات اقتصادية واجتماعية ، ولم تحسب حساب رءوس الأموال

الضخمة المستترة وراء شركات الخمر ومصانعها ، ولا حساب الخسائر الفادحة التى تصيب صادراتها من القضاء على هذا الجزء الهام من إنتاجها ، ولا حساب مئات الألوف من الأيدى العاملة فى تلك المصانع ، ولا حساب الأثر السيىء الذى يحدثه منع الخمور فى مواسم السياحة وما تدره هـذه المواسم من الأموال الأجنبية على تلك البلاد ، ولم تهيب ما قد يعترض سبيل المنع والتحريم من نشاط عصابات التقطير فى الخفية وعصابات المهربين ، ولا الملايين التى سترصدها على المراقبة ومقاومة التهريب .

نعم ، لم تلق حكومة فرنسا بالا إلى شيء من هذا ، لأنها رأت أن إنهاض أمة من كبوتها وخلق جيل جديد يعيد الى هذه الأمة مجدها وعظمتها ، أعود بالنفع وأولى بالتقديم على ما سواه من الاعتبارات .

فأى الأمتين أولى بهذا التحريم وأجدر به ؟ فرنسا التى لا تجد من دينها ولا من طقسها ولا من تقاليدها ولا من عاداتها ما تعتمد عليه فى التحريم ؟ أم مصر المسلمة ، مصر حصن الاسلام ، الحارة الطقس ، الخشنة الأبدان ، المقيدة بقديم عاداتها وموروث تقاليدها ، مصر التى لا يعرف معظم سكانها الخمر ولم يذوقوها ، ولا يستفيد أبناؤها من صناعتها ولا من تجارتها شيئا مذكورا ؟

اللهم إن التحريم فى مصر ليس ممكنا وحسب ، بل هو واجب دينى اجتماعى صحى لابد من المبادرة اليه فى غير تدرج ولا إبطاء . وما دامت فرنسا قد لاحظت الفوارق الدينيـة والأخلاقية والاجتماعية والجغرافية بينها وبين مراكش ، فجعلته عندها تدريجيا ، وفى مراكش عاجلا ونهائيـا ، فهى قد دلتنا الى الطريق ورسمت لنا كيفية السير فيه . ويجب أن يكون الأمر هنا كما هو فى مراكش إذ أن الأوضاع والصور واحدة فى البلدين .

لا خوف على مصر من أن تنتهى حركة التحريم فيها الى مثل ما انتهت اليه فى أمريكا . فلقد كان هناك حزب كبير تعصب للخمر فانتصر . وليس فى مصر مثل هذا الحزب . وكانت هناك رؤوس أموال عظيمة تشتغل فى صناعة الخمر والاتجار به وقد تعطلت ، وليس فى مصر رؤوس أموال تشتغل فى هـذا السبيل . وكانت هناك رءوس أموال أخرى تساعد أعمال التقطير فى الخفاء وتتولى توزيع انتاجه فى البلاد وليس فى مصر شبيه لذلك . وكانت هناك عصابات قوية للتهريب لها سفنها وسياراتها وأسلحتها وسفراؤها وبوليسها ، وليس فى مصر مثل هذه العصابات . وكان من وراء كل هذه القوى رأى عام شديد ينظر الى قانون التحريم بعين ساخطة ويستقبل نجاح المهربين بنفس راضية ، فلا عجب — وقد انعدم التعاون بين الشعب والحكومة — أن تفشل الحركة وتعجز السلطات عن المضى فى طريق التحريم الى النهاية بالنجاح المقصود .

إننى أرى من مكانى هنا شفاها تعلوها ابتسامة خفيفة ، وأرى أكتافا ترتفع وترتبط بالشك ، وأسمع أفواها تتمتم قائلة : سيكون حظ هذه الحركة من النجاح كحظ حركة منع المواد المخدرة .

ولكن على رسلكم أيها الباسمون والمتشككون . فالمواد المخدرة صغيرة الحجم خفيفة الوزن يمكن إخفاؤها فى أضيق حيز ، ويتيسر حملها فى أصغر مركبة ، ويسهل توزيعها فى كل وقت وفى كل مكان . أما براميل الخمر وصناديقها وزجاجاتها فليست بالشىء الذى يحمل فى الجيوب ولا بالذى يخبأ فى نعال الأحذية وعلب الحلوى وقطع الصابون . وعصابات المهربين عندنا مؤلفة من حثالات الجاليات الأجنبية ، ومن ثم فهى عصابات هزيلة ضعيفة لا تتمتع بشىء من قوى الدفاع والهجوم ، وطرد أفرادها من مصر أمر ميسور لن تقوم فى سبيله عقبات ولا عراقيل . والمصريون الذين يعملون تحت إمرة هذه العصابات صعاليك قلائل يدفعهم الفقر أو حب الربح العاجل الى الاشتراك فى خدمة المهربين . فمتى كانت القوانين صارمة والعقوبات رادعة والرقابة يقظة عاملة ، أمكن استئصال شأفتهم والقضاء على نشاطهم .

نعم إن بعض الطبقات فى مصر ستتألم من تحريم الخمر ، وربما أدى هذا الحرمان الى مقاومة سلبية تبتدئ بمقالات تنشرها الصحف باسم الحرص على مصالح تجارية أو صناعية أو اقتصادية . ولكن الحياء العام لن يسمح لهذه الطبقات بالجهر بامتعاضها وتململها ، ولن يطول الزمن حتى يتعود الناس الحالة الجديدة فلا يبقى تذمر ولا يبقى اعتراض .

لمعترض أن يقول : كيف تحرمون الخمر فى مصر وهؤلاء آلاف من السائحين يفدون الى مصر كل عام وينفقون فيها أموالا كثيرة وليس لهؤلاء السائحين عن الخمر غنى ؟ أتريدون أن تزهدوهم فى مصر فتفسدوا على البلاد موردا من موارد رزقها وتضيعوا عليها هذا المال الوفير ؟

وجوابى على هذا الاعتراض أتوجه به الى كل عاقل يريد الخير لهذا الوطن العزيز .

أخسارة بضعة آلاف من الجنيهات كل سنة ينفق السواحون معظمها فى فنادق أجنبية وحانات ومراقص أجنبية ولا يستفيد منها التاجر والزارع المصرى ودور الآثار الا النزر اليسير ، أم خسارتنا فى الدين والأخلاق والأجسام والعقول والأسر والأنسال ؟

ومع ذلك فلكل قاعدة استثناء . وفى استطاعة المشرع أن يتحال من بعض قيود المنع فيرخص للفنادق التى يقصد اليها السائحون بتقديم الخمر اليهم فى حدود يعينها القانون بحيث لا يمكن أن يتسرب منها شىء الى خارج تلك الفنادق . على أن تفرض على مقادير الخمر التى تباع للأجانب ضرائب ترفع أثمانها وتجعلها فى متناول قلة لا يؤبه لها . ولنا فى الضرائب المفروضة على الخمر فى انجلترا أسوة نقتدى بها . وبذلك نحقق الغايتين . أما اذا وقفنا بين

الأمرين وأضطررنا للاختيار بين تضحيتين ، فخير لنا ان نحفظ ديننا وصحتنا وذريتنا وكياننا القومى من أن نوفر لنزلائنا وضيوفنا شيئا من الترف لا يضيرنا ولا يضيرهم اذا تركناه وتركوه .

تحريم الخمر فى مصر مسألة أصبح من الواجب تقديمها على كل المسائل . ونحن نهيب بحكومتنا الرشيدة أن تبادر الى هذا الاجراء الحازم المفيد . ونهيب بالأزهر الشريف أن يقف فى طليعة المطالبين بإصدار تشريع يمنع الخمر فى مصر ، ونهيب بجمعيات الشبان المسلمين والشبان المسيحيين وكل الجمعيات التى تعمل للخير العام فى هذا البلد أن تؤيد هذا المطلب العادل . فما ينبغى لمصر — وهى قدوة الشرق ومثاله المحتذى — أن تنتظر القدوة من بلد آخر ، وما ينبغى لزعيمة الاسلام أن تقيم على رذيلة تجرّ كبد الاسلام .

واذا كان الحرمان من بعض اللذات أليما فى أول الأمر فان العاقبة محمودة فى آخره . وسيكون لهذا الجيل ان حزم وأقدم وحرم ، فضل على الأجيال القادمة ، وسيحمد لنا أبناؤنا وأحفادنا على الدهر هذا الصنع الجميل .

على جمال الدين

تعزية غريبة

كان للوزير أبى القاسم ولدان ، مات الصالح منهما وبقى الثانى وكان سكيرا لا يفيق . فكتب اليه على بن محمد البسامى يعزيه :

قل لأبى القاسم المُزَجَّى ... قابلك الدهر بالعجائب
مات لك ابن وكان زيناً ... وعاش ذو النقص والمعائب
حياة هذا كموت ذاك ... فلست تنجو من المصائب

وكأنه لم يكتف بهذا القدر فكتب اليه مرة أخرى :

قل لوزير الأنام عنى ... ونادِ يا ذا المصيبتين
يموت خلف الندى ويحيا ... خلفُ المخازى أبو الحسين
حياة هذا كموت ذاك ... فالطم على الرأس باليدين